

البحث التطبيقي



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية على البنك العربي	عنوان البحث باللغة العربية
The Role of Banks in Financing Small and Medium Enterprises, An applied study on Arab Bank	عنوان البحث باللغة الإنجليزية
شادي محمود عبد الحميد شحاته	إعداد
د.مها محمد الشال استاذ الاقتصاد المساعد مدير مركز التخطيط والتنمية الصناعية	إشراف

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022

الفهرس

رقم الصفحة	المحتويات
3	الملخص باللغة العربية
4	الملخص باللغة الانجليزية
	القسم الأول : الإطار النظري للبحث
4	1 /1 مقدمه البحث
5	2 /1 أهداف البحث
5	3 /1 أهمية الحث
6	4 /1 تساؤلات البحث
6	5 /1 حدود البحث
6	6 /1 الدراسات السابقة
8-6	1 /6 أولاً الدراسات العربية
10-8	2 /6 ثانياً الدراسات الأجنبية
	القسم الثاني : دراسته الحالة
10	1 /2 المفاهيم النظرية
10	1/1/2 المشروعات الصغيرة والمتوسطة
11	2/1/2 البنوك
12	3/1/2 التمويل والتسهيلات الائتمانية
12	4/1/2 الضمانات البنكية
12	5/1/2 التمويل المستدام
12	6/1/2 الاقتصاد الأخضر
13	2 /2 تجربه مصر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
13	1/2/2 حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر
14	2/2/2 التوزيع الجغرافى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر
14	3/2/2 طرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
15-14	4/2/2 أهم المشكلات التى تواجه عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
16	5/2/2 مجالات تحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الأخضر
16	6/2/2 تحديات تحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الأخضر
17-16	3/2 دور البنك المركزى المصرى فى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر
17	1/3/2 مجهودات البنك المركزى المصرى

18-17	2/3/2 مبادرات البنك المركزي المصري
19-18	4/2 دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
19	1/4/2 انواع التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي
21-19	2/4/2 مؤشرات نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر
21	5/2 دراسة تطبيقية دور البنك العربي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
21	1/5/2 التعريف بالبنك العربي
22-21	2/5/2 دور البنك العربي في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة
26-22	3/5/2 تطور مؤشرات نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنك العربي
27-26	4/5/2 البنك العربي والعمل من اجل مستقبل مستدام
28-27	نتائج البحث
28	آليات واقتراحات لتعزيز دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
29	توصيات البحث
	المراجع
30-29	مراجع باللغة العربية
31	مراجع باللغة الانجليزية
32	المواقع الإلكترونية

فهرس الجداول

رقم الصفحة	المحتويات
11	جدول رقم(1): تعريف البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
13	جدول رقم (2) : حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وفقا لبيانات التعداد الاقتصادي الخامس 2018/2017

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	المحتويات
20	شكل رقم (1) : تطور اعداد المستفيدين من نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر
20	شكل رقم (2) : أرصدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
23	شكل رقم(3) : تطور عدد عملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك العربي(2019 - 2021)
24	شكل رقم (4) : تطور حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنك العربي (2019 - 2021)
25	شكل رقم(5) : الانشطة الاقتصادية المقدم لها تسهيلات ائتمانية من البنك العربي(2019 - 2021)
26	شكل رقم (6): تطور حجم التسهيلات الائتمانية المقدم للانشطة الاقتصادية بالبنك العربي (2019 - 2021)

ملخص البحث التطبيقي

يهدف البحث الى التعرف على دور البنوك فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مع التأكيد على ضرورة إعادة تعريف دور البنوك من الدور التقليدى الذى ينصب على تمويل العملاء لتحقيق الربح إلى دور البنوك فى خلق منظومة متكاملة تساعد على عمل قيمة مضافة الى جميع الاطراف .

وذلك مع ابراز الدور الكبير الذى يلعبه البنك المركزى المصرى فى دعم البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واجراء عدة مبادرات لتحفيز وتشجيع البنوك على الانخراط فى مثل هذا النوع من المشروعات.

وذلك مع ايضاح اهمية الدور الاجتماعى والاقتصادى الذى يلعبه البنك العربى لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك للحد من البطالة وتقليل نسبة الفقر وزيادة الدخل والذى من شأنه ان يؤثر على معدلات الناتج القومى .

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى فى دراسة التعاريف المختلفة، والمنهج التطبيقي من خلال عرض نموذج البنك العربى لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات كبيرة قد تحد من قدرتها على النمو تتعلق بالقوانين و البيئة التنظيمية وندرة المواهب والمهارات وضعف التمويل والتشوهات السوقية والسياسات التمييزية فضلاً عن العديد من المعوقات التمويلية والمؤسسية والتنظيمية ، ولا تزال مشكله الحصول على التمويل من أبرز التحديات التى تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أوصت الدراسة بالعمل على استكمال مبادرة البنك المركزى المصرى لمدة عامين اضافيين ، مع تثبيت سعر الفائدة عند نفس الحد وانشاء بنك متخصص لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول لاحتياجات المشروعات مع التوسع فى انشاء الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واصدار منتج خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقليل الضمانات المطلوبة من تلك المشروعات للحصول على التمويل.

الكلمات المفتاحية:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، البنوك ، التمويل والتسهيلات الائتمانية، الضمانات البنكية ، التمويل المستدام، الاقتصاد الأخضر .

Abstract

The aim of the research is to identify the role of banks in financing small and medium-sized enterprises, while stressing the need to redefine the role of banks from the traditional role that focuses on customer financing for profit to the role of banks in creating an integrated system that helps to create added values to all parties.

This, while highlighting the great role played by the Central Bank of Egypt in supporting banks to finance small and medium projects and conducting several initiatives to stimulate and encourage banks to engage in such types of projects.

The social and economic role played by the Arab Bank to provide the necessary financing for small and medium-sized enterprises to reduce unemployment, reduce poverty rates and increase income, which would affect the rates of national output .

The study found a number of key findings: small and medium-sized projects face significant growth challenges related to laws, the regulatory environment, a scarcity of talent and skills, poor financing, market distortions and discriminatory policies.

The study recommended several recommendations, the most important of which were: work to complete the initiative of the Central Bank of Egypt for an additional two years, with the interest rate fixed at the same limit, and the establishment of a specialized bank to lend to small and medium enterprises and issuing a product Special to small and medium enterprises and reducing the guarantees required from these projects to obtain financing.

Keywords: Small and Medium-sized Enterprises, Banks, Finance and Credit Facilities, Bank Guarantees, Sustainable Finance, Green Economy

القسم الأول : الإطار النظري للبحث

1 / 1 مقدمة البحث

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك باعتبارها قاطرة للنمو الاقتصادي ومنطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، كما تُعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركائز أساسية لمستقبل العمل حيث لا تكتفي المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتوفير فرص العمل فحسب، بل تشكل أيضاً محركات للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وتعمل على تحفيز الابتكار والمنافسة في الأسواق، ويحظى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأولوية واهتمام خاص حيث يُعد أحد المستهدفات الرئيسية لرؤية مصر 2030، كما تعول الدولة على هذا القطاع كأحد الآليات الفعالة لاستدامة النمو المتحقق في السنوات الأخيرة.

ويلعب البنك المركزي المصري دوراً استثنائياً في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك ، ولعل خير دليل على الأثر الإيجابي الهائل لمبادرات البنك المركزي المصري في هذا الخصوص من خلال استقرار مؤشرات الفترة من ديسمبر 2015 حتى سبتمبر 2021 حيث نمت إجمالي محافظ البنوك الائتمانية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر بحوالي 287.7 مليار جنيه منها 143.8 مليار جنيه للمشروعات الصغيرة و92.4 مليار جنيه للمشروعات المتوسطة، وقد ساهم ذلك في زيادة معدلات النمو لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي لهذه المشروعات حيث حدثت زيادة في تمويل قطاع الخدمات قدرها 36% ، كما تحققت زيادة في تمويل قطاع الصناعة قدرها 27%، وقطاع التجارة 26% والقطاع الزراعي 11% خلال ذات الفترة ، كما ارتفع عدد العملاء من أصحاب هذه المشروعات ليلبلغ 1.033 مليون عميل منهم 860.6 ألف عميل للتمويل متناهي الصغر في سبتمبر 2021. (المصدر : اتحاد بنوك مصر)

1/ 2 أهداف البحث

يهدف البحث الى :

1. التعرف على مفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعريفها وخصائصها ودورها في التنمية الاقتصادية.
2. التوصل إلى أهم المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر .
3. دراسة دور البنك المركزي المصري في تحفيز البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجه البنوك.
4. ايضاح دور البنك العربي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1/ 3 أهمية البحث

تكمن أهميه البحث في ما يلي :

- التأكيد على الدور الهام والفعال الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث سيتم تناول المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالرصد والتحليل بالتعرف أولاً على خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة واهم مجالات عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة .
- توضيح للتحديات التي تواجهها البنوك عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل وآليات مواجهه تلك التحديات .
- ارتباط مشكلات التمويل بقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواجهه التحديات الاخرى مثل الوصول الى الاسواق ومشكلات توافر المواد الخام وتأخر سلاسل الامداد وزيادة الانتاج والقدرة على التسويق واستخدام

التكنولوجيا ، فضلا عن ان عدم توفر التمويل او صعوبة الحصول عليه تمثل عقبة امام المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة من اجل التوسع والنمو مما يحد من دورها الاقتصادي والاجتماعي .

1/ 4 تساؤلات البحث

- ✓ ما هو مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما هي خصائصها؟
- ✓ ماهي المعوقات التمويلية والتحديات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمثل السبب الرئيسي في عدم قدرتها على الحصول على التسهيلات والقروض اللازمة لبدء وتشغيل المشروع ؟
- ✓ ما هي الجهود والمبادرات التي قدمها البنك المركزي المصري لدعم عمل هذه المشروعات ؟
- ✓ ما هو الدور الذي يلعبه البنك العربي من اجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

1/ 5 حدود البحث

- الحدود الموضوعية : التعرض لمفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والضمانات والتمويل المستدام .
- الحدود الزمنية للدراسة : من عام 2019 وحتى عام 2021
- الحدود المكانية : البنك العربي .

1/ 6 الدراسات السابقة

أولا الدراسات العربية

- 1- دراسته (اشرف عطيه ، 2021) بعنوان " واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري ، تحديات العمل وأليات مواجهه"

وقد خلصت هذه الدراسة الى ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد أهم مداخل التنمية التي إعتمدت الكثير من الدول علي تطويرها وتهيئة المناخ الإستثماري لها وذلك لترقية إسهامها في عملية التنمية الاقتصادية ، مع ما تواجهه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرأ لأبأس به من المشكلات سواءً التمويلية أو الادارية أو التسويقية والتصديرية ، والتي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلي تفشيل تلك المشروعات في مهدها أو حال ممارستها لانشطتها ، الأمر الذي جعل من التدخل الحكومي وتوجيه الدعم المستمر لهذه المؤسسات أمراً ملحاً ، وسواء تمثل هذا التدخل بشكل مباشر من خلال تقديم التمويلات المالية الكافية لتلك المشروعات أو بشكل غير مباشر من خلال تهيئة المناخ والظروف الملائمة لممارستهم لأنشطتهم.

وتوصلت الدراسة الى انه على ان صغر حجم المشروعات الصغيرة أو المتوسطة لا يمثل عائقا يمكن أن يحد من قدرتها على ممارسة أنشطتها، بل ربما يمثل هذا الحجم الصغير ميزة نسبية بما يهيؤه لها من امكانية التكيف السريع مع المتغيرات والأزمات المختلفة ، و لكن مكن المشكلة التي تحد من قدرتها على البقاء والمنافسة هو عدم وجود تنسيق حقيقي بين تلك المشروعات و بعضها البعض، وبخاصة تلك التي تمارس ذات النشاط أو تمارس نشاطات متكاملة أو مغذية لبعضها، وهو ما يمكن تحقيقه متى ارتبطت تلك المشروعات في نسيج متكامل و متقارب نوعياً وجغرافياً ، و ذلك من خلال إستخدام آليتي حاضنات الأعمال والعناقيد الصناعية، مع إختلاف أدوار كل منهما.

2- دراسته (هانى على 2020) بعنوان " الفرص والتحديات التى تواجه قيام المشروعات الصغيرة فى مصر وسبل معالجتها "

وقد خلصت الدراسة انه تواجه المشروعات الصغيرة فى مصر الكثير من المعوقات والتحديات التى تعوق نجاحها وتحقيقها للاهداف المرجوة منها ، وذلك على الرغم من وجود الكثير من الفرص التنموية والمميزات الاقتصادية التى تتمتع بها مصر وخاصة ضمن خطه تنمية محور قناة السويس والتى من شأنها تعزيز اقامه تلك المشروعات ونجاح دورها الذى تلعبه فى دعم الاقتصاد المصرى ، وتهدف هذه الدراسة الى حصر أهم المعوقات والتحديات التى تواجه نجاح قيام المشروعات الصغيرة فى مصر وتحديد السبل الاقتصادية المناسبة لنجاحها.

3- دراسته (سمير عريقات 2020) بعنوان " المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مواجهه جائحه كورونا"

وقد خلصت الدراسة الى انه يعكف المحللون الاقتصاديون - مع بدايه جائحه كورونا- على محاوله فهم وتوقع تاثير الفيروس على الاقتصاد العالمى وأسواق المال ، وظن البعض أن تخطى تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمى سيكون سريعاً ، إلا أنه مع مرور الوقت وزيادة عد الإصابات والوفيات منه لا زال العالم يعيش فى محاولات فهم الفيروس ومسبباته وطرق انتقاله والوقايه منه ، ولا زال الجميع يتوقف لاعادة التفكير فى تحليلاتهم وتوقعاتهم ، وتستعرض هذه الدراسة الابعاد الراهنة لتأثير جائحه فيروس كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر وجهود الدوله فى مواجهه هذا التأثير وما المتطلبات اللازمه كمخرجات لهذه الازمه ؟

4- دراسته (عبد المجيد وآخرون ، 2018) بعنوان " اهم المشاكل التى تواجه توفير التمويل المصرفى للصناعات الصغيره متناهيه الصغر فى مصر ومقترحات علاجها "

وقد خلصت الدراسة ان الصناعات الصغيرة تواجه تحديات عديدة عند الحصول على التمويل المصرفى وتتعاظم تلك التحديات فى الدول الساعيه للتقدم ، نظراً لطبيعته حال القطاع المالى فيها الذى يركز بصفة اساسية على البنوك والذى يعانى من القصور وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفه مثل : التاجير التمويلي ورأسمال

المخاطر ، وتتناول هذه الدراسة أهم المشكلات التي تواجه التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر ، والمشكلات العالقة بجانب العرض والطلب والمشكلات المتعلقة ببيئة الاعمال في مصر .

5- دراسة (د. ايهاب مقابلة ، المعهد العربي للتخطيط ، 2017) بعنوان "البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة "

وقد خلصت الدراسة الى ان التعامل مع مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة يتطلب بداية تحليل حجمها وابعادها المختلفة سواء تلك التي ترتبط بجانب الطلب والاخرى التي ترتبط بجانب العرض مع التركيز على البنوك التجارية اما التعامل مع هذه المشكلة فيطلب دورا كبيرا من الحكومة والبنوك المركزية اضافة الى دور فاعل لمؤسسات الدعم الفني الحكومية والغير حكومية ، ايضا ان التركيز على مفهومي الطلب الحقيقي والعرض الحقيقي يساعد في معرفة الحجم الحقيقي لفجوة التمويل ويحدد ابعادها وتبعاتها الحقيقية ويساهم في وضع الحلول الناجحة التي تؤدي الى افضل النتائج وبكفاءة عالية.

ثانياً : الدراسات باللغة الانجليزية

1- Manzoor and Others (2021), "The role of SMEs in rural development: Access of SMEs to finance as a mediator"

وقد خلصت هذه الدراسة الى ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتبر الأداة الأساسية للنمو الاقتصادي، غير أنها تواجه تحديات مستمرة في مجال التمويل. وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مصدراً رئيسياً لتوليد فرص العمل وتكوين الثروة والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية في البلدان النامية. ويشكل حصولها على التمويل عاملاً أساسياً لتوسع هذا القطاع. وتهدف الدراسة إلى اكتشاف الدور المتدخل للوصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل" في الصلة بين تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنمية الريفية، في سياق باكستان. وتبين هذه الدراسة أن تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم له تأثير إيجابي ومتقابل على التنمية الريفية. وعلاوة على ذلك، تكشف الدراسة أيضاً أن "حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل" يؤثر تأثيراً إيجابياً على تقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتخلص الدراسة، بوجه خاص، إلى أن "حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل" أدى إلى حد كبير إلى توسع أثر تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التنمية الريفية.

2- Amr Abdel Bary (2019), "SMEs SECTOR : A KEY DRIVER TO THE EGYPTIAN ECONOMIC DEVELOPMENT"

وقد خلصت هذه الدراسة الى مناقشة القدرة التنافسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية من خلال دراسة الفرص والدعم المقدم من القطاع المصرفي والحكومة وأصحاب العمل من المشاريع الصغيرة

والمتوسطة الحجم. والغرض من هذه الدراسة هو استعراض تجارب مجموعة من البلدان التي استفادت استفادة كبيرة من تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. من ناحية أخرى، طرحت المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري من أجل تحقيق معدلات نمو سريعة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتراح الاستراتيجيات التي يمكن أن تسهم بفعالية في تطوير هذه المشاريع مثل حل مشكلات التسويق ، تغيير انظمه الضرائب ، وتشجيع بيئه العمل .

3- Marcelo Godke Veiga" (2019), "The financing of Small & Medium- Sized enterprises: An Analysis of the financing Gap in Brazil"

وقد خلصت هذه الدراسة الى انه وعلى الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنسبة للنمو الاقتصادي والعمالة، الا انها تواجه عقبات عديدة في الحصول على التمويل الخارجي. وتم استعراض توافر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البرازيل، مع التركيز على زيادة استخدام رأس المال والديون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعند تقييم المعوقات التي تعترض التمويل الخارجي، فقد تم التركيز على دور البنوك، وهيكل السوق، وتباين الفوارق في أسعار الفائدة بين البنوك وعبر الزمن. وعلاوة على ذلك، مع انسحاب البنوك من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فقد تم دراسته إمكانية هذه المشاريع في البحث عن مصادر تمويل جديدة من الأسهم الخاصة وصناديق رأس المال المستثمر. ومن خلال النظر في الطلب، فقد تم تقدير الفجوة في قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم استناداً إلى بيانات البنك المركزي والبيانات المتاحة للجمهور. وتظهر نتائج الدراسة أن الفجوة في القروض في البرازيل كبيرة.

4- Giulio Cornelli (2019), 'SME FINANCE IN ASIA: RECENT INNOVATIONS IN FINTECH CREDIT, TRADE FINANCE, AND BEYOND'

أوضحت الدراسة الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد الآسيوي ولكنها تجد عموماً صعوبة في الحصول على التمويل الخارجى بسبب العديد من العوامل المتعلقة بالعرض والطلب على حد سواء ، بما في ذلك الافتقار إلى البيانات المالية أو العقود والوثائق غير الكافية، وارتفاع الطلب على الضمانات من البنوك الآسيوية، والوجود المحدود لمؤسسات الضمان للتخفيف من مشاكل المعلومات غير المتوفرة .

وقد اوضحت الدراسة ان التكنولوجيا المالية الحديثة في آسيا قد غيرت نماذج التمويل التقليدية، وهو ما قد يساعد في سد فجوة التمويل. وان التوسع في تمويل التكنولوجيا المالية يسير بوتيرة متسارعة في العديد من البلدان الآسيوية من خلال منصات الإقراض على الإنترنت، ويتم الإقراض من قبل شركات التكنولوجيا الكبيرة ، ويمكن للتكنولوجيا أيضا أن تساعد في تحسين الوصول إلى الائتمان أو الشركات الصغيرة في آسيا، مع الاستخدام المبتكر لتقنيات التعلم الآلي والبيانات في تحليل الائتمان من قبل FinTech وشركات التكنولوجيا الكبيرة يوفر ميزة على البنوك التقليدية

وقد انتهت الدراسة الى انه وعلى الرغم من أن العديد من التحديات القانونية والتنظيمية التي لا تزال قائمة، وأن مرونة نماذج التمويل الجديدة هذه لم تختبر بعد ، فإن التكنولوجيات الجديدة قد بدأت بالفعل في تحويل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

القسم الثاني : دراسته الحالة

1/2 المفاهيم النظرية

1/1/2 المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعد مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصطلحاً واسع الانتشار ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص او في منشأة صغيرة او متوسطة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الاعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الانتاج الأسريه او المنزلية ، وتتعدد تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى درجة تكاد ان يكون لكل دولة تعريفها الخاص . وترجع صعوبة تحديد مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة الى صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مشروع واخر او قطاع واخر بسبب العديد من القيود مثل اختلاف درجة النمو الاقتصادي و تنوع النشاط الاقتصادي .

وهناك معايير تعتمد على التفرقة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من خلال الاعتماد على المعايير الكمية ومعايير أخرى تعتمد على تحليل مكونات المنشآت الصغيرة فهي تقوم على ثلاثة معايير اساسية وهي معايير طبيعة النشاط ، ومعايير تنظيم الانتاج و معايير الاطار التنظيمي للنشاط.

وتعرف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيذ" المشروعات الصغيرة بانها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بابعادها طويلة الاجل "الاستراتيجية" والقصيرة الاجل "التكتيكية" كما تراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 الى 50 عاملاً . كما يعرف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة او المتناهية الصغر والتي يعمل فيها بين 10 الى 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة وتلك التي تزيد فيها بين 50 و 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة.

تعريف البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

أصدر البنك المركزي المصري تعريفاً موحداً للمشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال اجتماعه في ديسمبر 2015 بناء على الحاجه إلى وضع تعريف موحد لهذه الأنواع من الشركات والمنشآت وفقاً لما هو متبع في معظم دول العالم بغرض توفير بيانات وافية ودقيقة عن هذا القطاع ، وفي مارس 2017 تم تعديل التعريف ليتوافق مع المتغيرات الاقتصادية المصاحبة لعملية تحرير سعر الصرف وتم رفع الحد الأقصى لحجم الاعمال السنوى للشركات الصغيرة والمتوسطة ، والجدول التالي يوضح تعريف البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .

جدول رقم (1)

تعريف البنك المركزي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

نوع المنشأة	المنشآت القائمة		المنشآت الحديثة	
	حجم الأعمال	عدد العمال	رأس المال المدفوع	عدد العمال
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه	أقل من 10 عمال	أقل من 50 ألف جنيه	أقل من 10 عمال
الصغيرة	من مليون جنيه وحتى أقل من 50 مليون جنيه	أقل من 200 عامل	من 50 ألف جنيه وحتى أقل من 5 مليون جنيه للمشروعات الصناعية ، وأقل من 3 مليون جنيه لغير الصناعية	أقل من 200 عامل
المتوسطة	من 50 مليون جنيه وحتى 200 مليون جنيه	أقل من 200 عامل	من 5 مليون جنيه وحتى 15 مليون جنيه للمشروعات الصناعية ، و من 3 مليون جنيه الى 5 مليون جنيه لغير الصناعية	أقل من 200 عامل

(المصدر : موقع البنك المركزي المصري على شبكة المعلومات الدولية)

2/1/2 البنوك

البنوك هي مؤسسات مالية بسيطة تسهل عملية العرض والطلب على النقود، فيقوم من لديه فائض من الثروة بيزيد عن حاجته بالاحتفاظ به في البنك، ثم يقوم البنك بإقراض الشخص الذي يحتاج لسيولة أو مبلغ معين من المال ما يحتاجه مقابل ضمان أو أصل ثابت يكفي أو يزيد على قيمة المبلغ المقرض، كما تقوم البنوك باستثمار هذه الأموال وإعطاء صاحبها فائدة إما سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية حسب الاتفاق الذي جرى بين البنك والعميل. وتقدم البنوك تلك الخدمات للأفراد والشركات وكذلك مختلف أنواع المؤسسات حتى الحكومية منها. وتتنوع الخدمات المقدمة على حسب طبيعة العملاء، فمنها خدمات التجزئة المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الخدمات المصرفية للأعمال التي تناسب احتياجات مختلف أنواع الشركات، ومن بينها شركات التصنيع، والهيئات الحكومية والمؤسسات التجارية الأخرى.

3/1/2 التمويل والتسهيلات الائتمانية

هى مجموع الصيغ التمويلية التى تمنحها البنوك للأفراد أو الشركات بهدف تمويل مشاريعهم أو لتلبية حاجاتهم التمويلية لاسيما العاجله منها . وتمكن التسهيلات الائتمانية العميل من سحب ما يحتاجه من موارد مالية كلما اقتضى الامر على المدى القصير والطويل وتتمثل انواع التسهيلات الائتمانية فى نوعين :

- تسهيلات قصيرة الاجل : وهى تسهيلات لا تتجاوز مدتها عاماً واحداً وتمنح لتلبية متطلبات رأس المال العامل ، ومن أشهر انواع هذه التسهيلات " حدود الجارى مدين بانواعه المختلفة و الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان".
 - تسهيلات طويلة الاجل : وهى تسهيلات تتجاوز العام الواحد وتمنح بهدف توسيع رأس المال وتمويل الصفقات التى تتطلب موارد مالية ضخمة ومن أشهر انواع هذه التسهيلات "القروض البنكية و القروض المرحلية و قروض المشاركة.
- (المصدر " هارفارد بزنس ريفيو " www.hbrarabic.com)

4/1/2 الضمانات البنكية

هى وسيلة واداة لمختلف الاخطار المرتبطة بالقروض الممنوحة للعملاء ، كإعسار العميل أو افلاسة ، فهى عبارة عن تأمين ضد الاخطار المحتملة فيما يتعلق بعملية الاقراض للبنك وتمكنه من استرجاع كل او جزء من اصل قرضه (المصدر ، ناصر سليمان ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012، ص89)

5/1/2 التمويل المستدام

يشير مفهوم التمويل المستدام الى الخدمات المالية أو المصرفية التى تراعى العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة فى قرارات البنك لدى منح الائتمان أو قراراته الاستثمارية ، وذلك لتحقيق منفعة مستدامة لكل من العملاء والأطراف المعنية والمجتمع ككل . (المصدر : موقع البنك المركزى المصرى على شبكه المعلومات الدولية)

6/1/2 الاقتصاد الأخضر

هو الاقتصاد الذى يتم فيه توجيه النمو فى الدخل (على المستوى الوطنى والعالمى) وفى قوة العمل من خلال الاستثمارات التى يقوم بها كل من القطاعين العام والخاص بحيث يودى ذلك الى تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية وتخفيض الانبعاثات والملوثات الضارة بالبيئة والحد من النفايات والحيلولة دون حدوث خسائر فى التنوع البيولوجى أو تدهور فى النظم البيئية أو تغيرات بشرية فى الانماط المناخية". (محمد عبد القادر الفقى، الاقتصاد الاخضر، سلسلة البيئة البحرية ، العدد (40)، المنظمه الاقليميه لحمايه البيئة البحرية، 2014، ص5-6)

2/2 تجربه مصر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتخذ مصر خطوات مهمة لتعزيز سياستها الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ففي نوفمبر 2016 اطلقت وزارة التجارة والصناعة المصرية استراتيجية وطنية تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية حتى عام 2020 ثم تم تطويرها بدعم من الاتحاد الاوروبي وتعتمد هذه الاستراتيجية على ركيزة تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم رياده الاعمال و يتم بموجبها تطوير "الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة رياده الاعمال والخطة التنفيذية للاعوام 2020-2018 بدعم من الشؤون العالمية الكندية (GAC) و منظمه العمل الدولية (ILO) .

1/2/2 حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

وفقا لبيانات التعداد الاقتصادى الخامس 2018/2017 الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فقد بلغ اجمالى عدد المنشآت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهورية 3.653 مليون منشأ وبلغ عدد العاملين بها 9.7 مليون عامل وبلغ اجمالى الاجور 119.2 مليار جنيه والجدول التالى يوضح تفصيلاً حجم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من حيث اعداد المشروعات واعداد المشتغلين واجمالى الاجور حسب نوع المنشأة

جدول رقم (2)

حجم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقا لبيانات التعداد الاقتصادى الخامس 2018/2017

بيانات التعداد الاقتصادى الخامس 2018/2017						نوع المنشأة
اجمالى أجور المشتغلين (القيم بالجنيه المصرى)		أعداد المشتغلين		أعداد المشروعات		
نسبة	إجمالى الدخل	نسبه	عدد	نسبه	عدد	
56.8%	67.7 مليار	79%	7.7 مليون	94%	3.4 مليون	متناهية الصغر
38.1%	45.4 مليار	19.7%	1.9 مليون	5.9%	216.9 ألف	الصغيرة
5.1%	6.1 مليار	1.3%	131 ألف	0.1%	2181	المتوسطة
100%	119.2 مليار	100%	9.7 مليون	100%	3.653 مليون	الاجمالى

(الجدول من اعداد الباحث بناء على بيانات التعداد الاقتصادى الخامس 2018/2017 الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء)

2/2/2 التوزيع الجغرافي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

وفقا لبيانات التعداد الاقتصادي الخامس 2018/2017 فإن 30% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتركز في محافظات القاهرة 13% والحيزة 9% والدقهلية 9% وتأتي بعد ذلك محافظة الاسكندرية والشرقية بنصيب 8% لكل من هذه المحافظات ويميل التوزيع الجغرافي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بشكل ملحوظ الى التركز في ثلاث محافظات : القاهرة والحيزة والدقهلية . وتزيد هذه النسبة عن نصف المشروعات التي تتمحور انشطتها الاقتصادية حول الصناعات والتجارة .

وبصفه عامه تتركز أنشطه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهوريه في مجال التجاره 58% والصناعات 14% يليهما النشاط السياحي بنسبه 5% ويمكن تفسير تركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التجاره لغياب حواجز الدخول لهذه المجالات سواء من حيث رأس المال او المهارة او التكنولوجيا الضرورية لهذه القطاعات .

وتتبنى 60% من المشروعات الصغيره والمتوسطه للملكية الفرديه كشكل القانون وذلك لانها الاسهل في انشاءها بحيث يمتلكها ويديرها شخص واحد . وهناك فرق ملحوظ بين الموارد المالية المشروعات المختلفة فحوالي 83% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يبلغ رأسمالها اقل من 250 ألف جنيه بينما يبلغ رأسمال 2% فقط من المشروعات الصغيرة والمتوسطة اكثر من 15 مليون جنيه (المصدر: التعداد الاقتصادي الخامس 2018 /2017 للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)

2/2/3 طرق تمويل المشروعات الصغيره والمتوسطه

تحتاج المشروعات الصغيره والمتوسطه الى أموال ، ويتم البحث عن مصادر للحصول على تلك الاموال ويوجد مصدرين أساسيين للحصول على تلك الاموال :

- التمويل الذاتي : اى يقوم صاحب المشروع بالاعتماد على مدخراته الذاتية لتمويل المشروع.
- التسهيلات الائتمانيه والقروض : وذلك بالحصول على الاموال من خلال التسهيلات الائتمانيه والقروض من البنوك ومؤسسات التمويل الاخرى .

2/2/4 أهم المشكلات التي تواجه عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولاً : المشكلات التمويلية

1. ارتفاع درجه المخاطرة المصرفية المرتبطة بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، متى قورنت بغيرها من القروض العادية، أو تلك المقدمة إلى المشروعات الكبيرة، وذلك نظراً للشكوك التي تعترى عمل هذه المشروعات وزيادة احتمالية فشلها وقابليتها للتعثّر والانهيّار، بفعل الأحداث أو الظروف الاقتصادية الطارئة، أو حتى تبعاً لحالة السوق.
2. عدم قدرة هذه المشروعات على تقديم وتوفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل، وذلك بالنظر إلى كون هذه الضمانات من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك .

- (محمد طارق يوسف: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة، الجمعية المصرية للضرائب، مجلد ١٩، عدد ٧٦، ٢٠٠٩، ص ٩٧.)
3. ضعف خبرة المشروعات الصغيرة في مجال إدارة الأعمال، وجهلها بأساليب التسويق المتقدمة، وعدم سلامة هيكلها التمويلي غالباً، و ضالة رأس مالها الظاهر تجنباً لمساءلتها ضريبياً.
- (د. ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، 2011، ص ٨)

ثانياً : المشكلات الاداريه

1. تعدد الإجراءات البيروقراطية المطلوبة لإقامة أو لمزاولة أي نشاط اقتصادي، وبخاصة في الدول النامية كمصر .
(محمد كمال خليل الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٤٠٣.)
2. تعدد الجهات المختصة بالتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
(المركز المصري لدراسات السياسات العامة : دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة في مصر، ٢٠١٥، ص ص ٨-٩)
3. الصعوبات الضريبية الكبيرة التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
(د. نادية محمد عبدالعال: تمويل نشاط المشروعات الصغيرة، رساله دكتوراه مقدمه لكلية الاقتصاد والعلوم السياسيه جامعه القاهرة 1997 ، ص ١٨)
4. ضعف المعلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يمثل أكبر تحديات التعامل مع هذه المشروعات.

ثالثاً : المشكلات التسويقية والتصديرية

1. انخفاض إمكانيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المالية يؤدي إلى ضعف كفاءتها التسويقية لعدم قدرتها على توفير المعلومات عن الأسواق (الداخلية والخارجية وأذواق المستهلكين)، فضلاً عن عدم قدرتها على توفير واستخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع تكاليف التشغيل. وأيضاً عدم قدرتها على الإعلان عن نفسها جيداً وتحقيق الدعاية المناسبة للترويج عن منتجاتها.
2. تفضيل المستهلك المحلي - في الغالب - للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية، إما بدافع التقليد أو لانخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا (كالسلع الصينية مثلاً)
3. ضعف الحوافز والتسهيلات المالية والإدارية التي تقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكين سلعها الوطنية من منافسة مثيلاتها الأجنبية في الأسواق الخارجية، وربما حتى الوطنية.(عيسى بن ناصر، حاضنات الاعمال كآليه لدعم وتنمية المؤسسات الصغيره والمتوسطه ، مجله العلوم الانسانيه ،العدد 18 ، مارس 2010 ص ٥٨.)

2/ 5 مجالات تحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الأخضر

المقصود بتحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الأخضر مشاركتها في قطاعات خضراء لا تضر بالبيئة وتساهم في تطوير ابتكارات بيئية وإنشاء أسواق جديدة وتتمثل أهم الفرص المتاحة أمام هذه المشروعات في مجالات عديدة ومنها :

1. مجالات تحسين الأداء البيئي في القطاعات التقليدية : من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في الإنتاج وتحديدًا الطاقة والمياه بالإضافة إلى الحد من النفايات والانبعاثات ومعالجة المخلفات بشكل سليم بيئيًا وتوفير سلع وخدمات قليلة الانبعاثات .
2. مجالات تصنيع السلع البيئية وتقديم الخدمات : من أبرز تلك المجالات الطاقة الشمسية وطاقه الرياح والأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية وإداره المياه ومعالجة المياه العادمة ومعالجة النفايات واسترداد الموارد وإعادة التدوير ، المنتجات الزراعية الخضراء ، النقل الأخضر ، تكنولوجيا البناء الخضراء .
3. مجالات متعلقه بزيادة الممارسات الخضراء : من خلال العمل في المجالات المرتبطة مباشرة بالسلع والخدمات البيئية مثل تصنيع معدات الطاقه المتجددة ومعالجة النفايات وفي تركيبها ، وفي انتاج تكنولوجيا نظيفه ، وفي مجال معالجة النفايات والمياه العادمة وإعادة تدويرها ونقلها والحد من تلوث الهواء وفي ايضا تصميم مشروعات للحد من استهلاك الطاقه وتنفيذها .

2/ 6 تحديات تحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الأخضر

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديات تحد من قدرتها على النمو والتحول نحو الاقتصاد الأخضر وتتعلق بما يلي:

1. القوانين والبيئة التنظيمية والتي تمثل عائقاً أمام تحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الأخضر
2. ندرة الموارد والمهارات .
3. التمويل .
4. التشوهات السوقية والسياسات التمييزية للمشروعات الكبيرة .
5. انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الخضراء .
6. صعوبة الحصول على الخدمات وبرامج الدعم المحلية والإقليمية للمشروعات الخضراء .

2/ 3 دور البنك المركزي المصري في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

يقوم البنك المركزي المصري بالتركيز على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأولويه وطنية وعنصر حاسم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لمساهمة في تقليل نسبة الفقر و تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة الى خلق فرص عمل وتحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة.

وذلك من خلال التعاون مع الهيئات ، الوزارات والمنظمات الدولية بالإضافة الى الاستفادة من افضل الممارسات العالمية لتحسين البيئة التشغيلية وخلق فرص تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك بغرض احلال الواردات ، و زياده حجم الصادرات ، وخلق فرص عمل ، والابتكارات التقنية .

المنهجية المتبعة للبنك المركزي

يتم التطبيق من خلال محورين اساسيين :

أولاً : زياده وتوسعه نطاق المبادرات واو البنية التحتية الحالية

ثانياً : اقتناص وخلق فرص عمل جديدة .

2 / 3 / 1 مجهودات البنك المركزي المصري في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

- قام البنك المركزي باصدار التعريف الموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للمشروعات القائمة والمشروعات حديثة التأسيس .
- تم الزام كافة البنوك العاملة بالجهاز المصرفي بالا تقل نسبة القروض والتسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة عن 25% من اجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك خلال 4 سنوات (انتهت في 2020 وتم مدها حتى نهاية عام 2022) على ان يقوم كل بنك بما يلي :
 - وضع استراتيجية للتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول لنسبه 20% مع موافاة البنك المركزي بخطة زمنية محددة للتواريخ للتنفيذ .
 - انشاء وحدة متخصصة في تمويل وتقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة مع وضع خطة التدريب وتنمية مهارات القائمين عليها .

2 / 3 / 2 المبادرات والمزايا الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- قام البنك المركزي بطرح عدة مبادرات لتشجيع البنوك على زياده حجم التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة:
1. مبادره 5% لتمويل الشركات والمنشات الصغيرة حيث تستهدف جميع القطاعات مع ايلاء عنايه للقطاعات الاقتصادية وبالالاخص الشركات والمنشات الصناعية و تلك المنتجه للمكونات الوسيطة للصناعات اول لاحلال الواردات بالإضافة الى الانشطه ذات الكثافة العمالية مع اعطاء العنايه للمشروعات صاحبة الافكار المبتكره والمشروعات التي تستهدف التصدير .
 2. مبادره 8% للتمويل قصير الاجل راس المال العامل للشركات والمنشات المتوسطة العاملة في القطاع الصناعى والتصنيع الزراعى والطاقة الجديدة والمتجددة.

تم اضافته التمويل الممنوح للجمعيات الاهليه وشركات التمويل متناهى الصغر الى نسبة 25% والتي من شأنها الزام البنوك بتخصيصها من اجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاضافه الى اصدار معايير استرشاديه للدراسة الائتمانية للجمعيات وشركات التمويل متناهى الصغر .

والسماح للبنوك في تمويل الشركات والمنشآت متناهى الصغر والصغيرة بحد اقصى حجم المبيعات اقل من 10 مليون وبحد اقصى عامين من تاريخ المنح دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات وذلك لاتاحه فترة كافية لتأهيلها تدريجياً لاعداد بيانات و قوائم مالية معتمدة .

3. مبادرة رواد النيل

حيث يقوم البنك المركزى بتمويلها وتنفيذها جامعة النيل الاهلية بالتعاون مع البنوك والجامعات والعديد من الجهات المحلية والدولية لدعم ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة والناشئة ، وتهدف المبادرة الى دعم النشاط الابتكارى للشباب واحتضان الشركات الناشئة وتقديم الدعم الفنى والادارى والمادى فى المجالات التى تتاسب إحتياجات السوق المصرية مثل الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والابتكار وهو ما يؤدي الى خلق فرص عمل وزيادة الناتج القومى ودفع عجلة الاقتصاد المصرى .

ويشارك فى المبادرة 11 بنكاً وجهاز تنميه المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهىة الصغر ويستهدف البنك المركزى افتتاح 30 مركزاً لخدمات تطوير الاعمال فى 15 محافظه بالدلتا والصعيد .
(المصدر : موقع البنك المركزى المصرى على شبكه المعلومات الدوليه)

4. ضمانه شركة ضمان مخاطر الائتمان

قام البنك المركزى المصرى بالدخول كمساهم فى شركة ضمان مخاطر الائتمان بنسبه 20% وأصدر ضمانه بقيمة 2 مليار جنية مقابل قيام الشركة بتغطيه جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والاعتراف بكفالة شركة ضمان مخاطر الائتمان عند احتساب نسبة معيار كفاية رأس المال فضلاً عن الاعتماد بضمان الشركة عند تكوين المخصصات وذلك لتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد تم اصدار ضمانات من الشركة للبنوك تحت هذا البرنامج بقيمة 120 مليار جنية لتغطيه تسهيلات بحجم 178 مليار جنية حتى نهايه ديسمبر 2021 ويبلغ عدد المستفيدين 177 ألف مستفيد .

هذا وتشكل محفظه ضمان الشركه حوالى 2.8% من اجمالى الناتج المحلى ، وساهمت فى توفير 168 ألف فرصه عمل خلال عام 2021 . (المصدر : شركه ضمان مخاطر الائتمان)

2 / 4 دور القطاع المصرفى في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

يتكون القطاع المصرفى فى مصر من 38 بنكاً ويعتبر من أهم مصادر التمويل المحلى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافه الى عدد من مصادر التمويل الأخرى المتمثله فى الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهليه العاملة فى مجال التمويل

التمويل متناهي الصغر وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، وشركات التأجير التمويلي ، والتمويل العقاري وحاضنات الاعمال وبجانب التمويل المحلي يعتبر التمويل الخارجى أحد مصادر التمويل ويعتبر البنك الاوروبى للإنشاء والتعمير من أهم مصادر التمويل .

وقد اعلن البنك المركزي المصري زيادة حجم محفظة القروض والتسهيلات الممنوحة للشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال الفترة من ديسمبر 2015 وحتى يونيو 2020 ، بنحو 201.7 مليار جنيه استفاد منها أكثر من 1.061 مليون عميل و 2460 مشروعاً وبنسبه نمو قدرها 214% (المصدر ، تقرير الاستقرار المالى 2020 الصادر عن البنك المركزى المصرى) .

كما بلغ حجم التمويل الممنوح للمشروعات متناهي الصغر من القطاع المصرفى وغير المصرفى فى مارس 2021 نحو 50 مليار جنيه لعدد 4 مليون مستفيد مقابل 6.4 مليار جنيه لعدد 2 مليون مستفيد فى ديسمبر 2016 .

2 / 4 / 1 انواع التمويل المقدم من البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

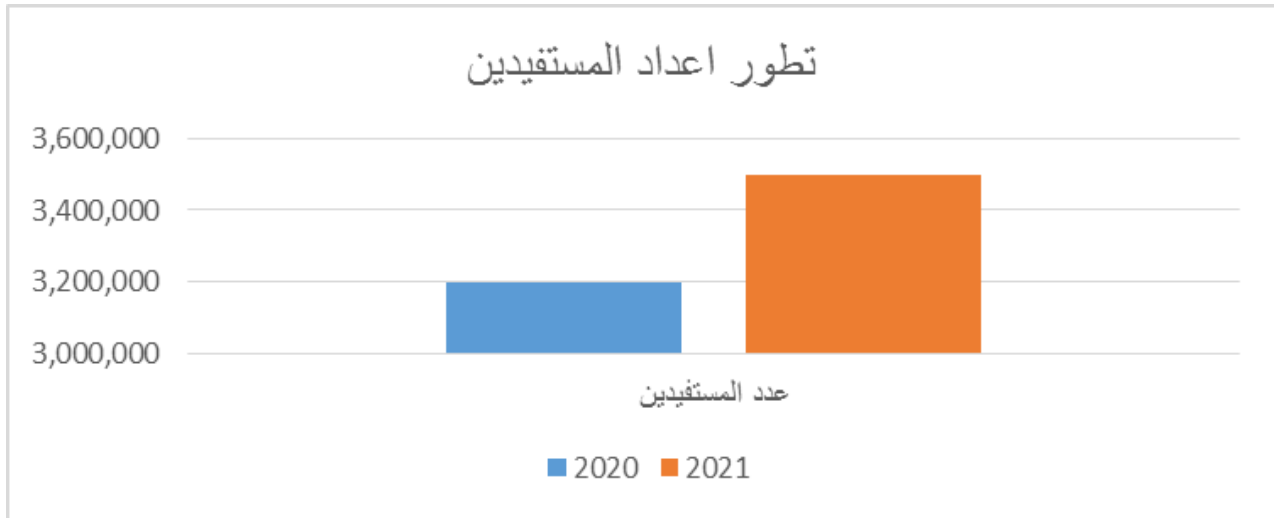
هناك نوعان أساسيان من التمويل توفرهما البنوك؛ النوع الأول هو التمويل قصير الأجل وفيه تقدم البنوك تسهيلات للعملاء ومثال لذلك السحب على المكشوف لعميل البنك (توفير الأموال لصاحب الحساب حتى لو لم يكن لديه رصيد كاف بشرط تغطية حسابه في فترة زمنية معينة) وكذلك من أمثلة التمويل قصير الأجل إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وهي عبارة عن أوراق يكون البنك بموجبها ضامن للعميل تجاه الغير في اتمام صفقات معينة. أما النوع الثاني فهو التمويل طويل الأجل ويكون عادة في شكل قرض يرد في مدة تزيد عن عام وقد تصل إلى خمسة أعوام أو أكثر حسب نوع المشروع واحتياجاته، ولكي تحصل على تمويل طويل الأجل، لا بد وأن تمر بإجراءات أكثر تعقيداً فعليك الدخول في نقاشات ومفاوضات حول مبلغ القرض وطرق وكيفية السداد وسعر الفائدة وأيضاً تقديم مستندات خاصة بالمشروع وميزانياته وكذلك تقديم ضمانات تجعل البنك مطمئناً على أمواله وعادة ما يرهن البنك هذه الضمانات لصالحه لزيادة الاطمئنان وعدم المخاطرة وتقليل الخسارة المحتملة إلى أقل ما يمكن في حالة تعثر العميل أي عدم قدرته على سداد القرض أو التأخر في السداد.

2 / 4 / 2 مؤشرات نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى مصر

1. بلغ عدد المستفيدين 3.5 مليون مستفيد بنهايه عام 2021 مقارنة ب 3.2 مليون مستفيد بنهايه عام 2020 وبمعدل نمو 9.4% .

شكل رقم (1)

تطور اعداد المستفيدين من نشاط تمويل المشروعات الصغيره والمتوسطه

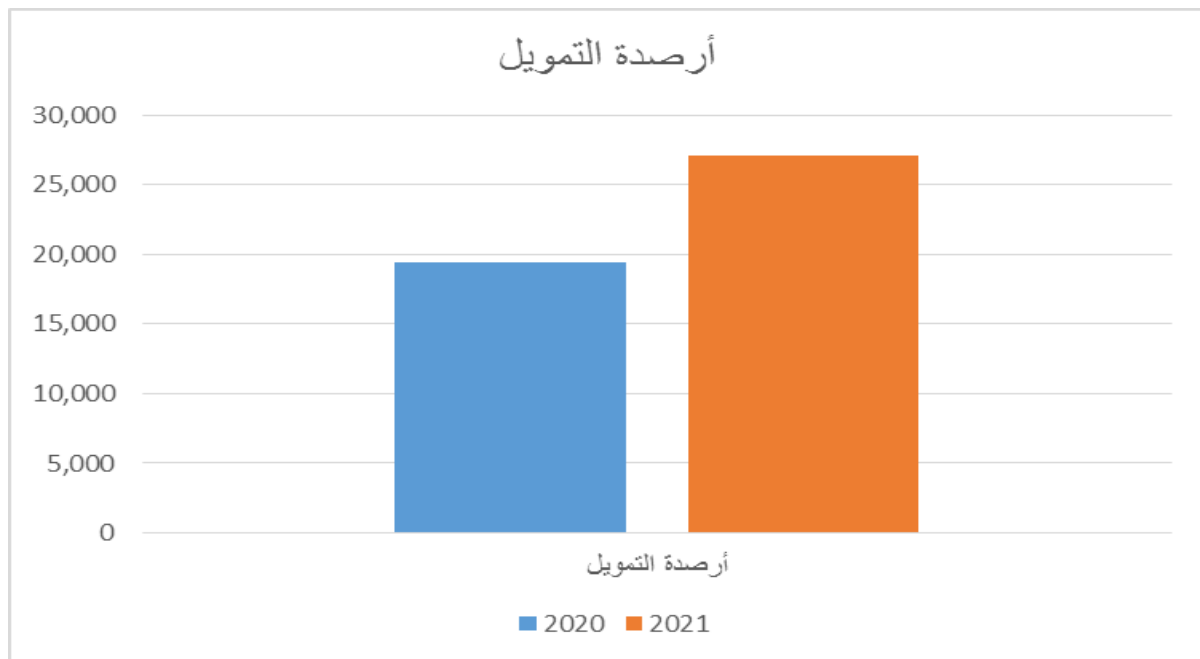


المصدر : اعداد الباحث بناء على البيانات المنشورة بتقرير هيئة الرقابة المالية 2021

2. بلغت قيمه أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيره ومتناهيه الصغر 27.1 مليار جنيهه فى نهايه عام 2021 مقارنة ب 19.4 مليار جنيهه فى نهايه عام 2020 وبمعدل نمو بلغ 40.4%.

شكل رقم (2)

أرصدة تمويل المشروعات الصغيره والمتوسطه



المصدر: اعداد الباحث بناء على البيانات المنشورة بتقرير هيئة الرقابة الماليه 2021

3. استحوذ التمويل الفردي على 23.2 مليار جنيه من جملة التمويلات البالغة 27.1 مليار جنيه بنهاية عام 2021 مقارنة ب 16.2 مليار جنيه من جملة التمويلات البالغة 19.4 مليار جنيه بنهاية عام 2020 وبمعدل نمو بلغ 43.2% .

4. استحوذ قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ حيث استحوذت النساء على 62% من إجمالي عدد المستفيدين البالغ 3.5 مليون مستفيد وذلك بعدد 2.2 مليون مستفيد .
(المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية التقرير السنوي 2021 - اصدار مارس 2022)

2/ 5 دراسة تطبيقية لدور البنك العربي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

2/ 5 1 التعريف بالبنك العربي

في 21 مايو 1930 تم تسجيل انشاء البنك العربي بفلسطين وتم انتظام العمل في اول فرع بمدينة القدس في شهر يوليو من ذات العام 1930 وتم تسميه المؤسس عبد الحميد شومان أول رئيس مجلس ادارته للبنك العربي وقد كان الهدف الرئيسي للبنك منذ تأسيسه أن يؤدي دوراً فاعلاً ومهماً كشريك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة . وفي عام 1948 تم نقل المقر الرئيسي للبنك الى عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية ، ومن أبرز المساهمين في رأس مال البنك العربي وزارة المالية السعودية و المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالاردن والبنك العربي يمتلك إحدى اكبر الشبكات المصرفية العالمية العربية والتي تضم ما يزيد عن 600 فرع موزعة عبر خمس قارات .

ويتواجد البنك العربي في مصر منذ عام 1944 عبر شبكه فروع تتكون من اكثر من 50 فرع داخل مصر .

2/ 5 2 دور البنك العربي في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

في إطار حرص البنك العربي المستمر على مساندة الاقتصاد المصري وإيماناً منه بأهميه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والتشغيل الا ان هذا القطاع يواجه تحديات عديدة من حيث الحصول على التمويل والخدمات البنكية الاخرى المناسبة لطبيعة اعمالهم ولذلك فقد قام البنك بتوفير عدد من الخدمات والمنتجات التي تلبي الاحتياجات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التدريب والدعم اللازم لنمو هذا القطاع الحيوى وذلك من خلال ما يلي :

- التعاون مع عدد من الجهات ذات العلاقة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمه في برامج ضمان التسهيلات والتي فتحت افاقاً جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة مما مكنها من الحصول على تسهيلات عديدة من البنك العربي بغرض تنميته وتوسيع اعمالها .

- قام البنك بتأسيس قطاع متخصص في تمويل تلك الشركات من خلال الإدارات التابعة له وتدعيم تلك الإدارات بالكوادر والمتخصصين فضلاً عن فريق عمل مدرب من المحللين الائتمانيين المؤهلين على أعلى مستوى .
- يصنف البنك العربي الشركات الصغيرة بأنها التي تتراوح إيراداتها من مليون جنيه إلى 40 مليون جنيه و الشركات المتوسطة بأنها التي تتراوح إيراداتها من 40 مليون إلى 80 مليون جنيه ويقوم البنك بتمويل الشركات الصغيرة في حدود 10 مليون جنيه والشركات المتوسطة في حدود 20 مليون جنيه من خلال :
 - تمويل التوسعات الرأسمالية من خلال قروض متوسطة الأجل (من 2 إلى 5 سنوات) أو قروض طويلة الأجل (أكبر من 5 سنوات)
 - تمويل النشاط الجاري من خلال تمويل مباشر (سحب على المكشوف) وكذلك تمويل غير مباشر (خطابات ضمان ، اعتمادات مستندية)
- يواصل البنك عقد ورش العمل التعريفية حول أساسيات عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية التي يوفرها البنك لخدمة هذا القطاع الحيوي بالإضافة إلى تسليط الضوء على عدة محاور تعريفية ذات علاقه بطبيعته أعمال هذا القطاع من الشركات من ضمنها أساسيات إداره المشاريع ، التحول والتسويق الرقمي ، تحسين إداره الأصول والخصوم ورأس المال العامل .

منصه إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة

خلال عام 2020 كان البنك العربي من أوائل البنوك في المنطقه العربيه التي اطلقت منصه إقراض رقمية كاملة مخصصة لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من عملاء البنك وايضاً لغير عملاء البنك . من خلال هذه المنصه يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة التقدم بشكل كامل للحصول على تسهيلات ائتمانية . ومع إطلاق هذه المنصة قلل البنك من الوقت اللازم لمعالجة الطلبات وشجع العملاء الحاليين والمحتملين من الشركات الصغيرة والمتوسطة على التقدم بطلب للحصول على قروض بالإضافة إلى ذلك عملت المنصة كقناة اتصال مع عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة اثناء جائحه كورونا مما قلل من المخاطر المرتبطة بالتفاعل وجهاً لوجه .

5/2 / 3 تطور مؤشرات نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنك العربي

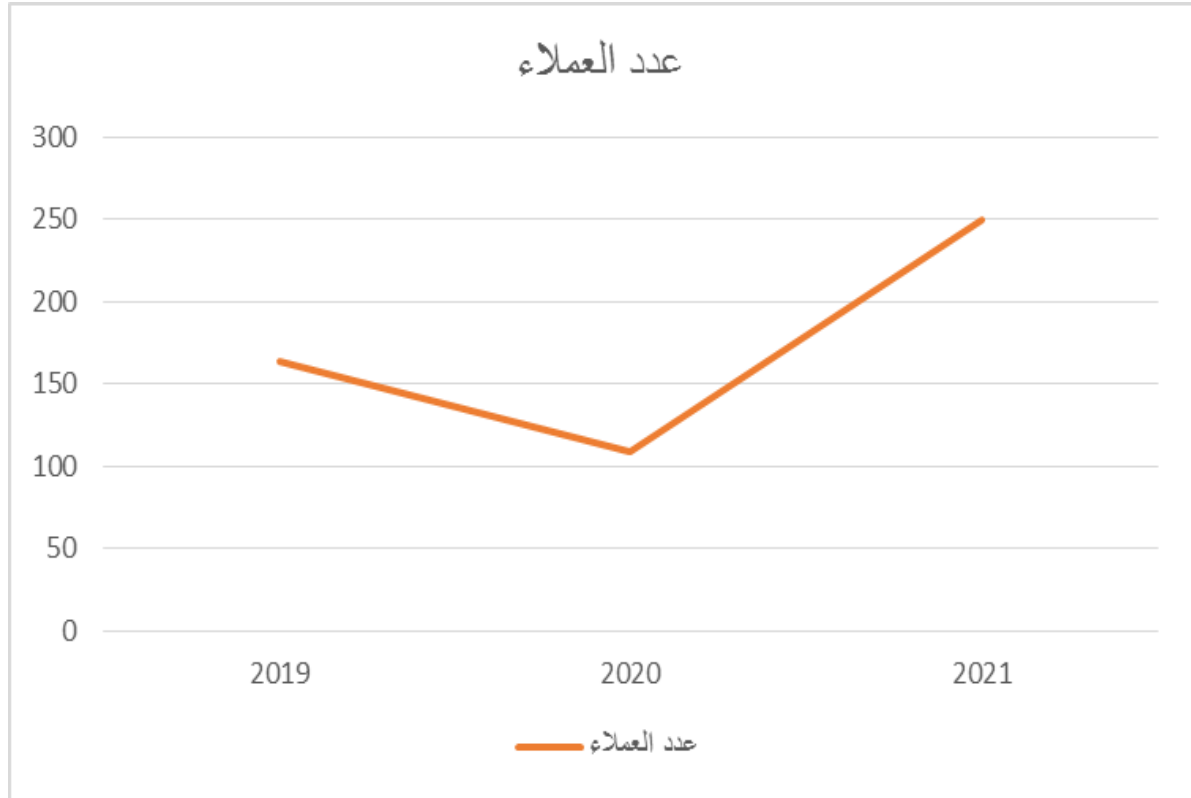
نوضح فيما يلي أهم مؤشرات نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك العربي بمصر خلال الفترة 2019 - 2021 :

أولاً : عدد العملاء

يوضح شكل رقم (3) التطور في عدد عملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك العربي مصر خلال الفترة من عام 2019 وحتى عام 2021

شكل رقم (3)

تطور عدد عملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك العربي بمصر (2019-2021)



المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات غير منشورة

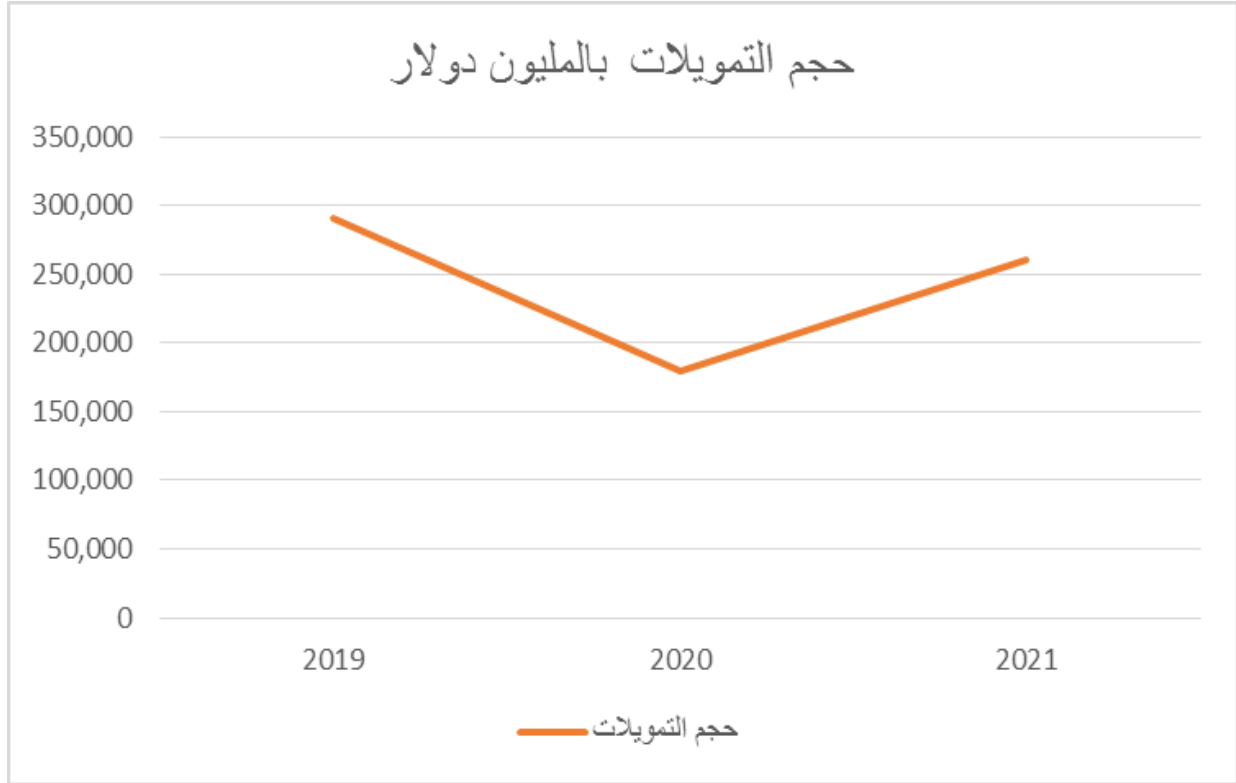
يلاحظ من الشكل السابق رقم (3) انه يوجد تطور ملحوظ في قدرة البنك على جذب عملاء جدد من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث كان عدد العملاء 164 عميل عام 2019 ثم انخفض الى 109 عميل خلال عام 2020 بنسبه انخفاض قدره 33% ثم نتيجة للتوجهات الجديدة للبنك بالنمو في قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة فقد ارتفع عدد العملاء ليصل الى 250 عميل بنهاية عام 2021 وبنسبه نمو قدرها 118%

ثانياً : حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة

يوضح شكل رقم (4) التطور في حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك العربي مصر خلال الفترة من عام 2019 وحتى عام 2021

شكل رقم (4)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك العربي
بمصر (2019-2021)



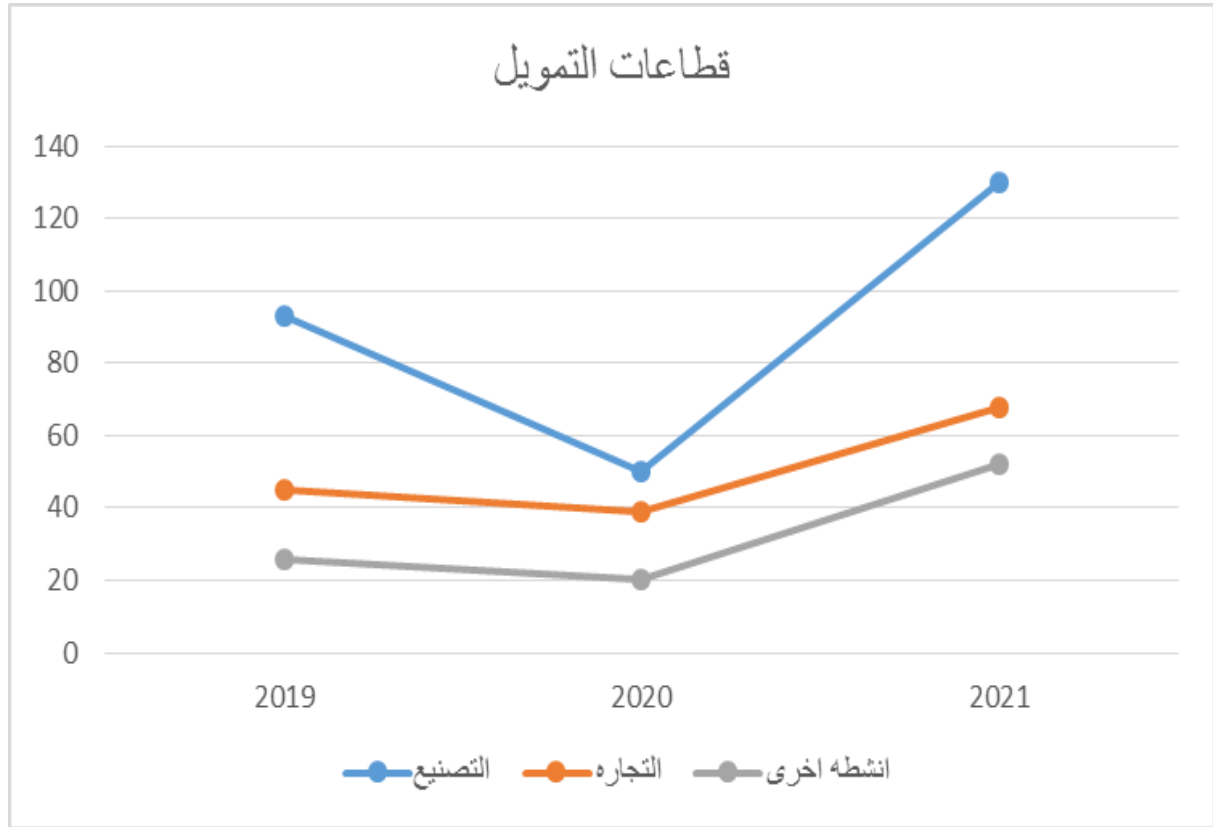
يلاحظ من الشكل السابق رقم (4) وجود ارتفاع في حجم التمويلات المقدمة لعملاء قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك العربي حيث كان حجم التمويل خلال عام 2019 حوالي 290.4 مليون دولار وانخفض عام 2020 ليصل الى 179.2 مليون دولار وبنسبة انخفاض قدرها 38% ثم نتيجة للتوسعات التي حدثت في قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة فقد ارتفع حجم التمويل ليصل الى 260 مليون دولار عميل بنهاية عام 2021 وبنسبة نمو قدرها 45%

ثالثاً: الأنشطة الاقتصادية التي يتم تمويلها

يوضح شكل رقم (5) الأنشطة الاقتصادية التي يتم تمويلها لعملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك العربي مصر خلال الفترة من عام 2019 وحتى عام 2021

شكل رقم (5)

الانشطة الاقتصادية التي يتم تمويلها لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك العربي بمصر (2019-2021)



المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات غير منشورة

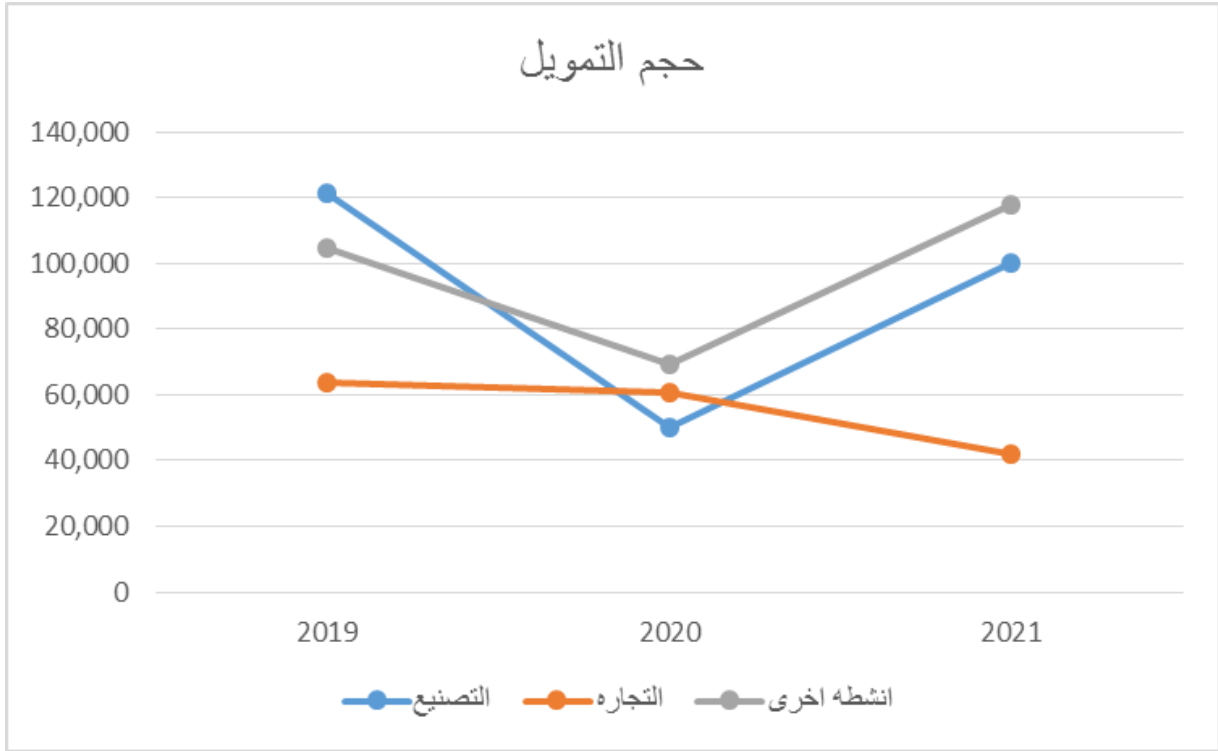
يلاحظ من الشكل السابق رقم (5) تركيز التمويلات المقدمة من جانب البنك العربي لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2021 في مجال التصنيع بعدد 130 عميل ونسبه 55% من اجمالي عدد عملاء المحفظه يليه قطاع التجاره بعدد 68 عميل ونسبه 29% من اجمالي عدد عملاء المحفظه والباقي موزع على القطاعات الاخرى مثل الصحه والتعليم والبناء والتشييد والخدمات التعليميه بعدد 40 عميل بنسبه 16% من اجمالي عدد عملاء المحفظه.

رابعاً : حجم التمويل المقدم للأنشطة الاقتصادية

يوضح شكل رقم (6) حجم التمويل المقدم للأنشطة الاقتصادية لعملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك العربي مصر خلال الفترة من عام 2019 وحتى عام 2021

شكل رقم (6)

تطور حجم التمويل المقدم للأنشطة الاقتصادية لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك العربي بمصر
(2021-2019)



المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات غير منشورة

يلاحظ من الشكل السابق رقم (6) ان حجم التمويلات المقدمه من جانب البنك العربي لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2021 فى مجال التصنيع بلغ حوالى 100 مليون دولار وبنسبه 38% من اجمالى المحفظة ثم قطاع التجارة بمبلغ 42 مليون دولار وبنسبه 16% من اجمالى المحفظة والباقي موزع على القطاعات الاخرى مثل الصحة والتعليم والبناء والتشييد والخدمات التعليمية بمبلغ 118 مليون دولار بنسبه 45% من اجمالى المحفظة.

2/ 5/ 4 البنك العربى والعمل من اجل مستقبل مستدام

يلتزم البنك العربى بتوفير الخدمات المصرفية التى تدعم تحقيق مستقبل مستدام يشمل تحقيق أثر اجتماعى وبيئى لكل المجتمع ويشمل هذا الالتزام تقليل الاثر البيئى للعمليات الداخلية للبنك .
ويؤكد البنك العربى على قدرته على مواجهه القضايا الاجتماعية والبيئية المعقدة فمن خلال توفير التمويل لمشاريع البنية التحتية الصديقة للبيئة فانه يمكن النظر الى هذه النشاطات كحلول للمواضيع المهمة للجهات ذات علاقه والتي تحقق اثر ايجابى ومستدام فى المجتمع .

هذا وقد قام البنك العربى بتمويل العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصديقة للبيئة للمساهمة فى تحقيق الطموحات البيئية والاجتماعية عن طريق توفير عدد من الحلول والمنتجات المستدامة مثل تمويل شراء أنظمة الطاقة الشمسية والطاقة النظيفة ، كما تم الاستثمار فى تمويل قطاع البنية التحتية الخضراء والتي بدورها تعود على المجتمع بأثر بيئى ايجابى كما ان هذه النشاطات تساهم فى الجهود العالميه لمكافحة التغير المناخى وتسهم ايجابياً فى جهود تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

يقوم البنك العربى بتطبيق نظام لإداره المخاطر يهدف الى تحديد وتقييم وتخفيف اى آثار بيئيه او اجتماعيه قد تتجم عن نشاطات الإقراض وإبقائها ضمن المستويات المقبولة كما يتم تجنب التعامل مع المقترضين الذين لديهم نظام ضعيف فى اداره المخاطر البيئية أو الاجتماعية أو الحاكمية .

نتائج البحث (المستخلصة من الدراسة النظرية والميدانية)

- ✓ تحظى المشروعات الصغيره والمتوسطه بأهمية كبرى في الاقتصاديات العربيه والعالميه حيث تساهم بنسبه كبيره في الانتاج والتشغيل من خلال مكافحه البطاله ومشاركتها فى دعم الصناعات الوطنيه وتحسين تنافسيه القطاع الانتاجى والمساهمه فى جهود الابتكار وتنويع الهيكل الاقتصادى .
- ✓ المشروعات الصغيره والمتوسطه لديها تحديات كبيرة قد تحد من قدرتها على النمو تتعلق بالقوانين و البيئه التنظيميه وندرة المواهب والمهارات وضعف التمويل والتشوهات السوقيه والسياسات التمييزيه فضلاً عن العديد من المعوقات التمويلييه والمؤسسيه والتنظيميه.
- ✓ استشرافا للمستقبل يرى الباحث ان مستقبل الاقتصاد المصرى سيكون للمشروعات الصغيره والمتوسطه حيث تصل نسبه مساهمه المشروعات الصغيره والمتوسطه الى 50% - 90% من انتاجيه القطاع الخاص عالمياً وعلى راسهم دول مثل الصين والهند وماليزيا والولايات المتحدة ويجب الاستفاده من تجارب تلك الدول لتحسن الوضع القائم بمصر .
- ✓ لا تزال مشكله الحصول على التمويل من أبرز التحديات التى تواجهها المشروعات الصغيره والمتوسطه خلال مراحل دورة حياه المشروع حيث تقتصر المشروعات الصغيره والمتوسطه الى العديد من المقومات التى تؤهلها للحصول على التمويل من عدم توافر الضمانات الكافيه وكذا السجلات الماليه والمحاسبية المطلوبه فضلاً عن عدم الالمام بمتطلبات البنوك وكيفيه اعداد دراسات الجدوى والخطط الاستراتيجيه والاستثماريه للمشروع ، كما تقوم بعض البنوك بطلب العديد من المستندات والضمانات التى لا تقوى المشروعات الصغيره والمتوسطه على توفيرها فضلاً عن ارتفاع تكلفه التمويل وعدم توافر منتجات متنوعه تلائم طبيعه تلك المشروعات .

- ✓ يجب على البنوك بذل جهد اكبر للاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها والبعد عن فكرة تحقيق الارباح بصورة سريعة بل العمل من اجل خلق مجتمع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مستدام على المدى الطويل .
- ✓ على البنوك ومؤسسات التمويل ان تعمل على تنفيذ تعديل على نظام عملها ليتلاءم مع طبيعه المشروعات الصغيره والمتوسطة من حيث الهيكل التنظيمي بالاضافه الى ثقافه التنظيميه والتوجهات الاستراتيجيه للبنك .
- ✓ ان رؤيه البنك المركزى المصرى ومبادرته نحو تشجيع البنوك لتخصيص جزء من محافظها الائتمانيه لصالح المشروعات الصغيره والمتوسطة انما هو لتحقيق رؤيه مصر 2030 بالقضاء على البطاله وخفض معدلات الفقر وزيادة الصادرات ويوجد بعض المشكلات التى تمنع تعظيم الاستفادة من تلك المبادرة .
- ✓ التعرف على تجربيه البنك العربى الناجحه فى مجال تمويل الشركات الصغيره والمتوسطة من خلال اتخاذ نهج المبادرة والابتكار فى السوق لأساليب مبتكرة نجح من خلاله فى تقديم نموذج يمكن للبنوك ان تنتهج نهجها أو تبتكر أسلوباً جديداً حسب ظروف كل بنك .

آليات واقتراحات لتعزيز دور البنوك فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ ضرورة قيام البنوك باصدار منتجات خاصه للقطاع غير الرسمى .
- ✓ التعاون مع جهات التمويل الدوليه لنقل الخبرات والاستفادة من الدعم المادى الذى تقدمه تلك الجهات .
- ✓ استحداث منتجات مصرفيه تستهدف الفئات الاقل دخلاً وذلك لتحقيق الاستدامه المجتمعيه.
- ✓ توفير الخدمات الماليه للفئات الاقل دخلاً ودمج القطاع غير الرسمى والتمكين الاقتصادى للمرأة مع تحقيق الارباح والاستدامة .
- ✓ ايجاد آليه مناسبة للمرونة فى التعامل مع المشروعات لاسيما فيما يتعلق بنوع وحجم الضمانات المطلوبه .
- ✓ اتخاذ اجراءات مبسطة لمنح القروض والتقليل من الوقت اللازم للحصول على قرار الائتمان.
- ✓ انشاء وحدات مركزيه منفصله داخل البنوك حتى يمكن مراقبه ومتابعه الائتمان بمايتوافق مع طبيعه نشاط القطاع.
- ✓ قيام البنوك بتشجيع قيام مشاريع انتاجيه وخدميه تكون دعامة ومغذيه لما هو قائم من مشاريع كبيره ومن الممكن ايضا ان تشارك البنوك فى تأسيس تلك الشركات والمساهمة فى رأسمالها .
- ✓ عقد دورات وندوات لتوعيه المستثمرين الجدد بالتطورات المؤثرة فى مجالات عملهم وتقديم الاستشارات الخاصة بذلك.

توصيات البحث

- ✓ العمل على استكمال مبادرة البنك المركزي المصري لمدة عامين اضافيين ، مع تثبيت سعر الفائدة عند نفس الحد
- ✓ انشاء بنك متخصص لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك للوصول لاحتياجات المشروعات سواء كان في تسهيلات السداد وحجم التمويل والضمانات.
- ✓ توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم مؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة وتعزيز البحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية بالاضافه الى تطبيق الجهاز المصرفي نظام يسهل توفير حدود الائتمان حتى في غياب الضمانات .
- ✓ الحرص على الاستفادة من البرامج الممولة من الهيئات الدولية والإقليمية المانحة لتغطية تكاليف تقديم الخبرة الفنية والتدريبية لقطاع البنوك.
- ✓ استمرار البنوك في تحديث البنية اللازمة للعمل في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وفتح منافذ مستقلة لها وتطوير النظام المستقل لإدارة المخاطر ونظم لتقييم الجدارة الائتمانية لهذه المشروعات.
- ✓ التوسع في انتشار الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها مثل: شركات التأجير التمويلي والتخصيم، الاستعلاء الائتماني، شركات ومؤسسات الضمان.
- ✓ منح الأولوية للحصول على التمويل لعدد من القطاعات المرتبطة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي القطاعات ذات العمالة الكثيفة والموجهة للتصدير مثل الصناعات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة والحرف اليدوية، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها.
- ✓ تعزيز الشمول المالي من خلال تنوع الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لكافة شرائح المجتمع وخاصة في ظل التحول الرقمي.
- ✓ ضرورة قيام البنوك باصدار منتج خاص للمشروعات الصغيرة ، مع اقتناع العليا بالبنوك بربحيه تلك المشروعات بغض النظر عن المخاطر الكبيره لتلك النوعيه من المشروعات .

المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية:

- الاسكوا (2011) ، السلع والخدمات البيئية في منطقه الاسكوا: فرص الشركات الصغيره والمتوسطه ، بيروت ، ص ص 20-23
- الركا، سعدبوه سيداتي (2015) "النمو الاقتصادي بين الاستدامه الاقتصاديه والاستدامه البيئيه" مجله بحوث اقتصاديه عربيه ،القاهره :جميعه بحوث اقتصاديه عربيه ،ع71، ص ص 164-171

- الكواز، أحمد (2014) "الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية" جسر التنمية ، ع 118 ، ص ص 2-16 الكويت : المعهد العربي للتخطيط .
- مكتب العمل الدولي .(2013) " التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء" . مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، الدورة 102، جنيف .
- محمد محمود عبد الله يوسف، آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة . نماذج من التجربة المصرية، المؤتمر الاقليمي "المشروعات الصغيرة ومتناهيه الصغر في البلدان العربية :الواقع والتطلعات " المعهد العربي لإنماء المدن والجامعة العربية المفتوحة واجفند ، الكويت، أكتوبر 2015
- هبة عبد المنعم وآخرون ، النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2019 .
- سمير عريقات: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا، معهد التخطيط القومي، الإصدار (2)، مايو 2020 .
- سوسن خطاب: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مج 29 ،العدد الثالث.
- عاصم عبدالنبي: المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية ، مصر نموذجاً، أكتوبر 2017 .
- عبدالحميد صديق عبدالبر: تجربة المشروعات الصغيرة في مصر، المعوقات والتحديات وأساليب العلاج ، دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 510 ، 2013
- عبدالرحيم البحيطي: الإصلاح الاقتصادي المالي والنقدي، ودوره في دعم الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مجلد 38 ،العدد الأول، يناير 2016
- ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2006.
- محمد طارق يوسف: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة، الجمعية المصرية للضرائب، مجلد 19 ، 2009 ، عدد 76
- محمد فتحي صقر: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، يناير 2004
- البنك المركزي المصري: قطاع التطوير المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة، 2017
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام 2017 ،بيانات عام 2018 وعام 2019 ، فبراير 2020
- المركز المصري لدراسات السياسات العامة: دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة في مصر، المشكلات والإصلاحات اللازمة لبيئة أعمال جيدة في مصر، صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية، 2018
- المركز المصري لدراسات السياسات العامة : وضع وتحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، 2015

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية:

- Somaya Jalal Al Herwy, What Are SME's? , at: What are SMEs? (researchgate.net)
- Anderson, D. "Small Industry in Developing Countries: A Discussion of Issues", World Development, Vol. 10, No. 11, 1982.
- Beck et al., SMEs, Growth and Poverty: Cross-Country Evidence, Journal of Economic Growth, 2005.
- Caroline Perry, Supporting SMEs access to Public Procurement Opportunities, Northern Ireland Assembly, December 2011.
- Darrell M. West. What happens if robots take the jobs? The impact of emerging technologies on employment and public policy (Washington, the Brookings Institution, October, 2015.
- Elvira Uyarra and R. Logan, The Effects of Clusters Policy on Innovation, Manchester, Institute of Innovation Research, Manchester Business School, 2012.
- J. You, Small firms in Economic Theory, Cambridge Journal of Economics No. 19, 1995, p. 441.
- J.Q. Morgan: Clusters and competitive Advantage Finding a Niche in The New Economy, Popular Government, San Diego California, USA, 2004.
- Kumar, Rajan and Zingales, "What determines firm's size? University of Chicago, CRSP Working Paper No. 496, 2001.
- M. Porter, Clusters and the New Economics of Competitions, Harvard Business Review, 1998.
- M. Porter, The Competitive Advantage of Nation, New York, the free press, 1990.
- Morina Lavrow and Sherry Sample, Business incubation: trend or fad? Ottawa, Canada, MBA, August, 2000.
- Nigel M. Healey, the Economics of the New Europe from Community to Union, Routledge, London, 1995.
- Pigou, G., Economic of Welfare, Cited by M.Blaug, Economic Theory in Retrospect Homewood, Irwin, 1968.
- The UNIDO Programmers, Development of Clusters and Networks of SMEs, Vienna, 2001
- The World Bank, SMEs for Job Creation in the Arab World: SMEs Access to Finance Services, Washington D. C., No.20433, 2012.

ثالثاً : المواقع الالكترونيه :

- [Executive summary | Financing SMEs and Entrepreneurs 2022 : An OECD Scoreboard | OECD iLibrary \(oecd-ilibrary.org\)](#)
- <https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx> البنك المركزي المصري
- <https://cgcegypt.com/> شركه ضمان مخاطر الائتمان
- <https://ecsstudies.Marsad.com> المرصد المصري، المشروعات الصغيرة، الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر